

إعداد البحث العلمي في العلوم القانونية. Preparing scientific research in legale sciences



د/ فاطمة الزهرة مريني

جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

f.merini@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/11/30

تاريخ الارسال: 2024/10/10

ملخص: إن تطوير البحوث العلمية مرتبط بإتباع و التقيد بمنهجية إعداد البحوث العلمية، فالطريقة التي يتبعها الباحث في إعداد بحثه العلمي هي التي تسمح له بالوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية، فالنجاح في طريقة إعداد البحث يسمح بنجاح البحث العلمي و منه تطوير البحث العلمي و تطوير مختلف الدول. منهجية إعداد البحوث القانونية تتطلب المرور بمراحل مختلفة أهمها اختيار موضوع البحث و مشكلته، جمع المادة العلمية و قراءتها، تقسيم البحث و أخيرا كتابة البحث العلمي و إخراجها في شكله النهائي، فلا بد من احترام كل هذه المراحل و التقيد بالقواعد المرتبطة بكل مرحلة، بالإضافة إلى إتباع منهج علمي معين و استعمال أدوات البحث.

الكلمات المفتاحية: إعداد البحوث؛ البحث العلمي؛ العلوم القانونية، منهجية البحث؛ مراحل البحث .

Abstract: The development of scientific research is linked to following and adhering to the methodology of preparing scientific research. The method followed by the researcher in preparing his scientific research is what allows him to reach results of scientific value. Success in the method of preparing research allows for the success of scientific research, including the development of scientific research and the development of various countries

The methodology for preparing legal research requires going through various stages, the most important of which is choosing the research topic and problem, collecting and reading the scientific material, dividing the research, and finally writing the scientific research and producing it in its final form. All of these stages must be respected and the rules associated with each stage must be adhered to, in addition to following a specific scientific method and the use research tools

key words: search preparation; scientific research; legal sciences; research methodology; search stages .

مقدمة:

كل الدول التي تسعى إلى مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، تسعى بالمرتبة الأولى إلى تطوير البحوث العلمية في جميع المجالات، و ذلك بسبب العلاقة الموجودة بين البحث العلمي و التطور في مختلف المجالات.

من أجل تطوير البحوث العلمية لابد من تقديم الوسائل المادية و الاموال اللازمة ، لكن قبل توفير الوسائل المادية و الأموال لابد من وجود طريقة و منهجية صحيحة لإعداد البحوث العلمية في جميع المجالات العلمية و على جميع المستويات.

تعمل مختلف الدول جاهدا من أجل تطوير البحوث العلمية في جميع المجالات، و في مقدمتها العلوم القانونية فهي تعتبر من أهم المجالات التي تمس و ترتبط بحياة الأفراد و بالتالي لابد من تطوير البحوث العلمية في العلوم القانونية، و لا يكون ذلك إلا من خلال منهجية صحيحة لإعداد البحث القانوني.

ما هي مراحل إعداد البحث العلمي في العلوم القانونية؟

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية لابد من إتباع المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.و لابد من تقسيم البحث إلى مبحثين المبحث الأول(المرحلة التحضيرية) و المبحث الثاني(مرحلة تقسيم البحث و كتابته).

المبحث الأول: المرحلة التحضيرية .

إن إعداد البحث العلمي بصفة عامة و إعداد البحث العلمي في العلوم القانونية، يعتبر عمل علمي يبنى على قواعد معينة، و هذا العمل العلمي لديه بداية من أجل الوصول إلى نتائج علمية مفيدة و من أجل تأكيد حقائق علمية، و بداية البحوث العلمية في العلوم القانونية تنطلق من مرحلة البحث عن موضوع (اختيار موضوع البحث) المطلب الأول، و (جمع المادة العلمية) المطلب الثاني.

المطلب الأول: اختيار موضوع البحث.

تعتبر مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي من أهم المراحل لإعداد البحوث العلمية، فاختيار موضوع جذير بالبحث يعتبر ضرورة حتمية بالنسبة للباحث، لابد من اختيار موضوع يطرح إشكالات مهمة نبحت لها عن حلول، وبطبيعة الحال من أجل اختيار صحيح و موفق لابد من الاعتماد على طرق معينة. طريقة اختيار موضوع البحث (الفرع الأول).و الاعتماد على معايير معينة و قواعد حتى يكون الاختيار موفقا. العوامل المساعدة على اختيار عنوان البحث (الفرع الثاني).

الفرع الأول: طريقة اختيار موضوع البحث.

هناك عدة طرق لاختيار عنوان البحث و من أهمها الاختيار الشخصي (أولا)، و اختيار العنوان من قبل الأستاذ (ثانيا) اختيار العنوان من قبل اللجنة العلمية للكلية (ثالثا).

أولا: الاختيار الشخصي لعنوان البحث.

يعني ذلك اختيار موضوع البحث من قبل الباحث، فهو الذي يقرر عنوان بحثه، و يقوم الباحث مثلا الطالب بهذه الخطوة أثناء فترة الدراسة الجامعية، حيث يكون لدى الباحث فكرة حول الموضوع و أجزائه و مختلف عناصره، على خلاف الطالب الذي يقوم باختيار الموضوع في آخر دقيقة من أجل التسجيل و الحصول على الموافقة. (عناية، 2014).

فمثلا اختيار الطالب لموضوع من المواضيع المقترحة في إعداد البحوث على مستوى الأعمال الموجهة يعتبر فكرة جيدة، إذ أن الطالب قد بحث في هذا الموضوع سابقا و تعرف على وجود أو عدم وجود مراجع حول هذا الموضوع، و مختلف القوانين المتعلقة به، و كذلك تسمح له هذه التجربة بمعرفة مختلف الإشكالات التي تحيط بهذا الموضوع ، و تعرف الطالب على الموضوع ومختلف خفاياه تجعله يتعلق بالموضوع أكثر.

ثانيا: اختيار العنوان من قبل الأستاذ.

يلجأ الكثير من الباحثين إلى طريق أخرى غير الاختيار الشخصي، و هي اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف فقد يتوفر لدى الأستاذ المشرف مواضيع مهمة، و بطبيعة الحال يمكن للباحث مناقشة الموضوع المقترح من طرف الأستاذ المشرف و الحصول على إجابات لمختلف الاستفسارات. (عناية، 2014).
أعتبر طريقة الاختيار الشخصي الطريقة الأفضل إتباعها من قبل الباحث، فقد يقبل الطالب العنوان الممنوح له من طرف الأستاذ المشرف فقط بسبب عدم إيجاده لعنوان معين و ضرورة ملء الاستمارة التي تمنح للإدارة، كما أن الباحث هو الأدرى و الأعلم بميولاته ، و إصرار الطالب على موضوع معين يسمح له بمواجهة كل الصعوبات لأنه أحب الموضوع و أراد البحث فيه، و لكن بطبيعة الحال يمكن للطلاب أن يتوجه للأستاذ المشرف من أجل توجيهه و تصحيح مثلا صياغة العنوان ، أو نصحه بأن الموضوع واسع و لا يصلح لتناوله في مذكرة ماستر و أنه يصلح لأطروحة الدكتوراه.

ثالثا: إختيار العنوان من قبل اللجنة العلمية للكلية.

يعتبر اختيار العنوان من قبل الكلية الطريقة الثالثة التي يمكن أن يلجأ إليها الطالب من أجل اختيار عنوان البحث إذ يتم اقتراح عدة مواضيع من طرف الكلية، يتم نشر هذه العناوين و يقوم الطالب باختيار أحد العناوين المقترحة. (عناية، 2014)

تعتبر هذه الطريقة أيضا جيدة و مفيدة لأنه قد يصعب على الطالب اختيار عنوان لموضوع بحثه، كما قد لا يجد مشرفا من أجل اقتراح موضوع معين، و عليه في حالة إذا قامت الكلية بوضع مجموعة من المواضيع فأكيد هي مواضيع دقيقة و مدروسة من طرف أساتذة مختصين هذا من جهة ، و من جهة أخرى هي مواضيع في مجالات مختلفة و منه يمكن للطلاب أن يجد بين العناوين المقترحة موضوع يتماشى و ميولاته و رغباته الشخصية.

من خلال الطرق الثلاثة السابق ذكرها أعتبر لكل طريقة فائدة ترجع على الطالب و على البحث العلمي ، لكن تبقى الطريقة الأولى أي طريقة الاختيار الشخصي أفضل طريقة لكن ينصح دائما بالرجوع إلى أساتذة مختصين من أجل مثلا تحسين الصياغة أو من أجل حصر الموضوع أو حتى من أجل إعادة

الصياغة، كما أنه بالنسبة للطريقة الثانية يمكن اللجوء إلى أشخاص في ميدان عملهم من أجل تحديد أهم الإشكالات التي توجد في الميدان العملي و التي تصلح في نفس الوقت لتكون محل دراسة و بحث مثلا في المحفوظات العقارية، الموثقين.

الفرع الثاني: المعايير المساعدة على اختيار عنوان البحث.

هناك عدة معايير يجب مراعاتها عند اختيار موضوع البحث و ذلك حتى يكون الاختيار موفق، ومن بين أهم هذه المعايير هناك من يقسمها إلى معيار ذاتي و معيار موضوعي بالنسبة للمعيار الذاتي يقصد به الرغبة الشخصية للباحث في إعداد هذا الموضوع القدرة العقلية و المالية هدوء الأعصاب و الابتكار والشجاعة و التمكن اللغوي و التمكن من استخدام أدوات البحث بالإضافة إلى توفر الوقت اللازم لإعداد البحث. (شروخ، 2003)

يجب الإشارة فيما يخص الوقت اللازم لإعداد البحث فهناك فرق بين إعداد مذكرة ماستر أو رسالة ماجستير أو أطروحة الدكتوراه، فبالنسبة لمذكرة الماستر قد يمنح للطالب مدة ستة أشهر و هي مدة صغيرة ، و لهذا لابد للباحث أن يختار موضوع يتماشى مع هذه المدة، فلا يمكن له أن يختار موضوعا معقد و ثقل فيه المراجع ، و مدة ستة أشهر لا تسمح له بالبحث و إيجاد المراجع اللازمة، فعنصر المدة الزمنية مهم جدا عند اختيار مواضيع البحث العلمي.

أما المعيار الموضوعي فهو يتمثل أساسا في القيمة العلمية للبحث، و كذلك مدى ارتباط هذا الموضوع بتحديات و الإشكالات التي يطرحها الوقت الراهن، بالإضافة لضرورة توفر المراجع و المصادر لإعداد البحث. (شروخ، 2003)

يمكن اعتبار هذه المرحلة جد هامة خاصة بالنسبة للطلبة المقبلين على إعداد مذكرات التخرج سواء مذكرات الماستر أو أطروحات الدكتوراه، فبالنسبة لهؤلاء بعد اختيار عنوان الموضوع يتم الموافقة عليه من الجهة المختصة في الكلية أو الجامعة، و بالتالي عدم التوفيق في اختيار العنوان ومحاولة تغييره يخضع لإجراءات معينة، و هذا ما يؤثر على الطالب خاصة أنه مقيد بمدة زمنية محددة.

بالنسبة لاختيار عنوان البحث هناك من يوصي بضرورة أن يقوم الباحث بطرح بعض الأسئلة على نفسه التي تساعد في اختيار الموضوع من بين هذه الأسئلة: (عناية، 2014)

-هل أحب موضوعي و هل هناك ميول و رغبة؟ و هل الموضوع بحد ذاته مشوق؟

هل يمكنني البحث فيه و هل إمكانيات العلمية تسمح بذلك؟

هل يصلح لإعداد بحث أو رسالة ماجستير فيه أو دكتوراه؟

هل يستحق ما سأبدله من جهد ذهني أو مادي أو جسدي؟

هل يمكن إعداده في الفترة الزمنية المحددة؟

هل المادة العلمية متوفرة؟

هل يمكن الكتابة في هذا الموضوع و تناول جميع عناصره؟

هل الموضوع يحل مشاكل المجتمع؟

هل الإمكانيات متوفرة لإعداده؟

المطلب الثاني: مرحلة جمع المادة العلمية.

مرحلة جمع المادة العلمية هي (مرحلة تعتمد على الجهد الفكري و ذلك بفحص المعلومات و البيانات المحصلة حيث يقوم الباحث بتصفيها و غربلتها، ثم تصنيف و ترتيب ما تم استخلاصه ليووظف وفق التقسيم المعتمد للموضوع)، (مراح، 2010، صفحة 86) فاول خطوة يقوم بها الطالب بعد اختيار الموضوع أو بعد تسلم المواضيع المتعلقة بالبحث من طرف الأستاذ يتوجه مباشرة لجمع المادة العلمية. فما هي أنواع الوثائق العلمية (الفرع الأول)، وما هي طريقة جمع المادة العلمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أنواع الوثائق العلمية.

الوثائق المرتبطة بإعداد البحث العلمي مختلفة و متنوعة منها ما يسمى بالمصادر (أولا) و منها ما يسمى بالمراجع (ثانيا).

أولا: المصادر.

المصادر أو ما يسمى بالوثائق الأصلية و المباشرة و من أهمها: - التشريعات و القوانين و النصوص التنظيمية المختلفة، - العقود و الاتفاقيات و المعاهدات المبرمة و المصادق عليها رسميا، - الاحكام و المبادئ و الاجتهادات القضائية الرسمية، الإحصائيات الرسمية، الموائيق القانونية العامة و الخاصة الوطنية و الدولية، محاضر و مقررات و توصيات هيئات المؤسسات التشريعية. (سقلاب، 2017-2018)

بالنسبة للنصوص القانونية مثلا تعتبر عنصر أساسي و مصدر أصلي أساسي بالنسبة للباحث القانوني و هي منطلق البحث إذ يقوم الباحث القانوني بتحليلها و تفسيرها و شرحها، مقارنتها بنصوص قانونية لتشريعات مختلفة و مقارنتها بنصوص أخرى لنفس التشريع، و ذلك من أجل المطالبة بتعديلها في بعض الاحيان. كما تعتبر القرارات القضائية من أهم المصادر التي يجب أن يعتمد عليها الباحث القانوني، فهي تعتبر إثراء كبير للبحث وتظهر مدى جدية الباحث القانوني.

بالنسبة للأحكام و القرارات القضائية الأصل الاعتماد على القرارات الصادرة عن المحكمة العليا و مجلس الدولة فالمحكمة العليا تعتبر جهة النقض في التنظيم القضائي الجزائري و نفس الأمر بالنسبة لمجلس الدولة، و يمكن الحصول على الأحكام و القرارات القضائية من خلال المجلات و نشرات القضاة و كذلك من الموقع الرسمي للمحكمة العليا و مجلس الدولة. (قديري، 2024)

ثانيا: المراجع.

المراجع أو ما يسمى بالوثائق غير الاصلية و غير المباشرة، و هي (الوثائق و المراجع التي نقلت الحقائق و المعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر و وثائق أخرى، فهي تلك الوثائق التي تستمد قوتها العلمية و معلوماتها سواء من المصادر أو المراجع، سواء من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة....و هكذا). (سقلاب، 2017-2018، صفحة 25)

من أهم الوثائق غير الأصلية و غير المباشرة المراجع و التي تتمثل في: الكتب، المؤلفات القانونية، المؤلفات الأكاديمية العامة و المتخصصة-الدوريات و المقالات العلمية-الرسائل العلمية الأكاديمية-البحوث و الدراسات الجامعية-الموسوعات و القواميس المتخصصة. (سقلاب، 2017-2018) يجب الإشارة إلى أن التنوع في المصادر من مصادر أصلية و مصادر ثانوية حديثة أو قديمة من أجل إعداد البحث العلمي يعتبر ذو فائدة و ذلك من خلال توسيع الرؤيا ، تنوع المعالجة في الكتابة والتحليل و التعليق، كما يساعد في التفاعل مع البيانات المعاصرة لإعداد البحث، كما يجب الإشارة إلى عدم التقليل من أهمية المراجع الثانوية. (عناية، 2014)

الفرع الثاني: طريقة وهدف جمع المادة العلمية.

يقوم كل طالب بجمع المادة العلمية من أجل إعداد البحث العلمي لكن تختلف طريقة جمع المادة العلمية (أولا)، و يتم جمع المادة العلمية من أجل تحقيق هدف معين. الهدف من جمع المادة العلمية (ثانيا).

أولا: طريقة جمع المادة العلمية.

بالنسبة لجمع المادة العلمية فهي تتنوع و تختلف، إذ أول ما يلجأ إليه الطالب مثلا من أجل جمع الوثيقة العلمية المرتبطة بموضوع البحث هو المكتبات، إذ يمكن للباحث أن يجد الكتب، المجلات العلمية، رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه و مذكرات الماستر، الجرائد الرسمية ، القواميس، كذلك نجد بالنسبة للكتب و حتى المجلات نجدها بلغات مختلفة، بالنسبة للمكتبات الجزائرية نجد اللغة العربية ، الفرنسية و حتى اللغة الإنجليزية، و عليه يمكن القول أن المكتبة مصدر غني للوثيقة العلمية. من الوسائل التي أصبح الباحث لا يستغني عنها لإعداد بحوثه العلمية هي محركات البحث، و من أهم محركات البحث التي يتم اللجوء إليها google books إذ يسمح هذا المحرك بتوفير نتائج بحثية مهمة ، فعندما يضع الباحث الكلمة المفتاحية الواحدة تظهر عناوين مختلف الكتب و المراجع التي تحمل تلك الكلمة و ما على الباحث إلا الاختيار، بالإضافة إلى محركات بحث أخرى. (قاسمي، 2020)

ثانيا: الهدف من جمع المادة العلمية.

الهدف الأساسي من جمع المادة العلمية هو قراءتها و فهمها من أجل الانتقال إلى مرحلة تقسيم البحث و كتابته و لكن حتى نستفيد من مرحلة القراءة لابد من التقيد بشروط القراءة وقواعدها. تتمثل شروط و قواعد القراءة في: (شروخ، 2003)

- يجب أن تكون القراءة شاملة وواسعة إذ تشمل كل ما هو مرتبط بموضوع البحث
- يجب القراءة و الفهم.
- يجب ترتيب القراءة و تنظيمها.
- يجب احترام القواعد الصحية و النفسية، بالإضافة إلى اختيار الأوقات و الأماكن المناسبة للقراءة.
- يجب ترك فترات للتأمل و التفكير.

بعد انتهاء الباحث من المرحلة الأولى أو ما يسمى بالمرحلة التحضيرية لإعداد البحث ينتقل الباحث إلى مرحلة أخرى وهي لا تقل أهمية عن المرحلة التحضيرية.

المبحث الثاني: مرحلة تقسيم البحث وكتابته.

بعد جمع المادة العلمية يقوم الطالب بقرأتها من أجل التعرف على الموضوع محل الدراسة وتقسيمه وفق خطة مرتبة و متناسقة و تجيب على إشكالية البحث و هكذا نكون أمام مرحلة وضع خطة البحث (المطلب الأول)، وبعد وضع خطة البحث و بالاعتماد دائما على الوثائق العلمية التي قام الباحث بجمعها يتم الانتقال إلى مرحلة كتابة البحث و توثيقه (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مرحلة وضع خطة البحث.

تعتبر مرحلة وضع خطة البحث من أهم مراحل إعداد البحث العلمي في العلوم القانونية، فيمكن للقارئ أن يأخذ لمحة عن الموضوع و التعرف عن عناصره الأساسية و في بعض الأحيان حتى على عناصره الثانوية من خلال قراءة خطة البحث، و عليه لابد من التعرف على أهمية خطة البحث (الفرع الأول) و عناصر الخطة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهمية خطة البحث.

يجب الإشارة إلى وجود خطة أولية و إعدادها يكون متزامنا مع خطوة جمع المعلومات، فإثناء هذه المرحلة يقوم الباحث بالإطلاع السريع و التعرف على أهم عناصر الموضوع و يتكون لديه أيضا تصور عام حول الموضوع فيقوم بوضع مخطط يكون قابلا للتجديد و التغيير. (مراح، 2010)

فخطة البحث تكون في البداية بتقسيم أساسي لهيكل البحث أما بالنسبة للعناصر الفرعية فهي تترك لمرحلة الكتابة، و هكذا لا يتم تقييد الطالب منذ البداية بخطة واحدة. (قديري، 2024)

فيما يخص خطة البحث المعروف لدى الباحثين أنها يجب أن تكون متسلسلة و مرتبة و تجيب على إشكالية البحث و متوازنة، لكن يجب الإشارة أنه لا توجد خطة مثالية لأي موضوع، إذ أن كل خطة قد تكون معرضة للانتقاد لكن الأهم هو أن يكون لدى الباحث التبرير المنطقي لهذه الخطة.

الفرع الثاني: عناصر خطة البحث.

بالرجوع إلى مختلف المراجع من الكتب أو المذكرات و المجلات، نجد بأنه بالنسبة للكتب هناك خطة معينة و المذكرات أيضا توجد خطة و حتى بالنسبة للمقالات ، و نفس الشيء بالنسبة للبحوث التي تعرض على مستوى الأعمال الموجهة، بالتالي لا يمكن تقبل بحث علمي دون وضع خطة محكمة، فالخطة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية و هي المقدمة (أولا)، صلب الموضوع (ثانيا) و الخاتمة (ثالثا).

أولا: المقدمة.

هناك من يرى بأن مقدمة البحث هي مدخل للموضوع و هي تشتمل على عناصر معينة تتمثل في: - تحديد موضوع البحث و وصف شامل لما هيته و مشكلته.- تحديد أهمية و سبب اختيار الموضوع وهدفه.- التعريف بأدبيات البحث.- تحديد فرضيات البحث- حصر و تحديد المشكلات، والعراقيل المرتبطة بالبحث.- تحديد المنهج المتبع-تقسيم و تبويب البحث. (شروخ، 2003)

بالنسبة لمقدمة البحث يجب الإشارة إلى أنه تختلف عناصر المقدمة باختلاف مجال البحث فمثلا في العلوم القانونية و بالرجوع إلى مختلف أطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير و مذكرات الماستر ، نجد أن عناصر المقدمة تتمثل أساسا في التعريف الشامل لموضوع البحث، الأهمية، أسباب اختيار الموضوع، إشكالية البحث ، تقسيم البحث، منهج البحث، يمكن أن نجد الدراسات السابقة والصعوبات .

بالنسبة للإشكالية و هي تعتبر عنصر أساسي و فعال في المقدمة و دائما و بالرجوع إلى مختلف أطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير و مذكرات الماستر ، غالبا ما تكون الإشكالية عبارة عن تساؤل وحيد، لكن في بعض الأحيان يمكن أن يتفرع إلى أسئلة فرعية، لكن في الدراسات الأخرى مثلا العلوم الاقتصادية و التجارية نجد أنه دائما يتم الاعتماد على الأسئلة الفرعية و الفرضيات.

ثانيا: صلب الموضوع.

عمليا و بالرجوع إلى مختلف أطروحات الدكتوراه يتمثل صلب الموضوع أساسا في التقسيم المعروف بالنسبة لأطروحات الدكتوراه مثلا، الباب الأول و الباب الثاني، الباب الأول يتفرع إلى الفصل الأول والفصل الثاني، و الفصل الأول يتفرع إلى المبحث الأول و المبحث الثاني و المباحث إلى مطالب و المطالب إلى فروع، و الفروع أولا، ثانيا.

بالنسبة لهذه المرحلة يجب صياغة عناوين المباحث و المطالب و الأبواب و الفصول بطريقة دقيقة و واضحة، و بالنسبة للمطالب القانوني يجب دائما إستعمال اللغة القانونية في الصياغة والمصطلحات القانونية السهلة و الغير غامضة، فالصياغة الدقيقة للعناوين يسمح للقارئ بأخذ فكرة على محتوى الوثيقة أو محتوى البحث، و بالتالي من خلال قراءة الخطة يمكن معرفة إمكانية استعمال هذا البحث كمرجع في بحوث أخرى أم لا.

ثالثا-إعداد الخاتمة.

بالنسبة للخاتمة فهي تشمل عناصر أساسية تتمثل في تلخيص لمحتويات البحث، إبراز أهم النتائج، أهم التوصيات و التي قد تنير الباحثين من أجل إعداد بحوث جديدة (سلمان و سطحي، بدون سنة نشر)

يمكن القول بأن الخاتمة هي تلخيص لمجهود الباحث، فيقوم بتلخيصه بطريقة جيدة و ذلك بذكر أهم ما تناوله في البحث، تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها ، فكل دراسة نقوم بها نهدف من خلالها للوصول إلى نتائج معينة، و بناءا على النتائج المتوصل إليها نقوم بوضع مجموعة من التوصيات و الاقتراحات، فبالنسبة للعلوم القانونية مثلا يقوم الباحث بوضع توصيات من أجل صياغة نصوص قانونية جديدة تتماشى مع الاوضاع الراهنة.

المطلب الثاني: كتابة البحث و توثيقه.

تعتبر مرحلة كتابة البحث و توثيقه مرحلة جد هامة و لا تقل أهمية عن المراحل السابقة، فيتم أولا كتابة البحث (الفرع الأول)، ثم أخيرا نقوم بتوثيق البحث (الفرع الثاني).

الفرع الأول: كتابة البحث.

يقوم الباحث في هذه المرحلة بصياغة بحثه بصورة نهائية موضحا فيها مختلف آراءه و تحليلاته وتفسيراته، وذلك باستعمال أسلوبه و مثبتا شخصيته (عناية، 2014)

بالنسبة للباحث القانوني تظهر هذه المرحلة قدرته على فهم النصوص القانونية و تحليلها ، وما هي النتائج و الإقتراحات التي يمكن أن يقدمها من خلال هذه التحاليل، كما يقوم الباحث القانوني بتحليل مختلف الأحكام و القرارات القضائية والوصول إلى نتائج قانونية هامة.

من أجل كتابة البحث العلمي يمكن وضع مجموعة من الإجراءات من أهمها: (عناية، 2014)

-وضع المادة العلمية أمام الباحث.

-القراءة و التركيز للمادة العلمية.

-صياغة البحث وفق منهجية معينة.

-السلاسة و السهولة في الأسلوب و تجنب التكرار.

-الموضوعية في الكتابة و الاعتماد على الاقتباس و الامانة.

الفرع الثاني: توثيق البحث العلمي.

لا يمكن التكلم على بحث علمي دقيق إلا إذا تم توثيقه، فيجب كتابة مختلف المصادر و المراجع التي تم الإعتماد عليها في إعداد البحث، فتوثيق البحث العلمي مهم جدا إذ بالإطلاع على مختلف هذه المصادر و المراجع يمكن التأكيد على أهمية البحث و هي في نفس الوقت طريقة لتنظيم العمل، وهي طريقة أيضا للتعرف على مختلف المراجع المرتبطة بموضوع البحث.

بالنسبة لطريقة توثيق مختلف المصادر و المراجع المعتمد عليها لإعداد البحث العلمي فيوجد طريقتان أساسيتين يمكن للباحث التوثيق بإتباع إحدى الطريقتين، و تتمثل هذه الطريقتين في: (بوطبة، خواثرة، و لالوش، 2020-2019)

الطريقة الأولى: يتم ترتيب الكتب أولا، إذ تصنف الكتب بدورها إلى الكتب العامة و الكتب المتخصصة، ثانيا المذكرات و الأطروحات، المقالات، المدخلات العلمية، النصوص القانونية، بالنسبة للنصوص القانونية حسب قوتها، يعني الأولوية للدستور بعدها المعاهدات، القوانين و الأوامر، المراسيم الرئاسية، المراسيم التنفيذية، القرارات الوزارية، القرارات الإدارية، ثم تلتها القرارات القضائية، الوثائق، التقارير، المواقع الإلكترونية و الجرائد.

الطريقة الثانية: يبدأ بالنصوص القانونية حسب قوتها، الكتب العامة ثم الكتب المتخصصة، المذكرات و الأطروحات، المقالات، المدخلات العلمية، القرارات القضائية، الوثائق، التقارير، المواقع الإلكترونية و الجرائد.

يفضل بالنسبة للطالب القانوني اختيار الطريقة الثانية، إذ أن الباحث القانوني يعطي الأولوية دائما للنصوص القانونية، و التي يعتمد عليه بصفة كبيرة في إعداد بحوثه العلمية، و قد يصل في آخر البحث إلى إقتراح تعديل بعض النصوص القانونية.

يجب الإشارة إلى أن الطالب القانوني قد يعتمد أيضا في بحوثه في بعض الأحيان على النصوص الشرعية و التي تتمثل في القرآن الكريم و السنة النبوية لرسول الله صلى الله عليه و سلم، و يتعلق الامر ببعض الدراسات القانونية المرتبطة مثلا بأحوال الأسرة أو حتى في القانون المدني أو الجنائي، وبطبيعة الحال في حالة الاعتماد على القرآن الكريم يجب عند التوثيق أن يكون أول ما يوضع و ذلك تقديسا لكلام الله. (قديري، 2024)

كما على الباحث القانوني أن يأخذ الحيلة و الحذر عند كتابة مختلف هذه المصادر و المراجع سواء في قائمة المراجع أو عند توثيق البحث ، و عليه أن يقوم بكتابتها بطريقة معينة. بالنسبة لمختلف هذه المصادر و المراجع يمكن كتابة مثلا: (مراح، 2010) بالنسبة للكتب: لقب و إسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة و عدد الاجزاء، إسم الناشر، مكان النشر، تاريخ النشر. بالنسبة للمقالات: مؤلف المقال، عنوان المقال بين علامتي تنصيص، إسم الدورية، رقم المجلد و العدد و السنة.

يمكن القول أن الهدف الأساسي من توثيق المراجع هو تنظيم العمل و إعطاء للبحث العلمي صورة منظمة و جيدة.

الخاتمة:

من خلال ماسبق يتضح بأن إعداد البحوث العلمية يمر بمراحل مختلفة، تبدأ هذه المراحل باختيار عنوان البحث بعدها يقوم الطالب بجمع المادة العلمية و قراءتها لتتكون لديه أفكار حول البحث المراد معالجته، فيقوم الباحث بدوره بتقسيم البحث إلى عناصر و هي تتمثل في الأبواب والفصول و المباحث و المطالب، بعدها ينتقل إلى المرحلة التي تظهر فيها شخصية الباحث بشكل واضح وهي مرحلة كتابة البحث، و في الأخير توثيق البحث.

هذه الدراسة سمحت بالتوصل إلى نتائج مختلفة و من أهمها:

- إعداد البحث العلمي يكون بطريقة و قواعد منهجية دقيقة و مضبوطة، فعدم الإلتزام بها يؤدي إلى صعوبة أو إستحالة الوصول إلى نتائج علمية مفيدة.
- ضرورة الإلتزام بخطوات إعداد البحث العلمي خطوة بخطوة فلا يمكن تسبيق خطوة عن أخرى.
- ضرورة احترام القواعد المرتبطة بكل خطوة ، فمثلا بالنسبة لاختيار عنوان البحث و مشكلته لا يكون إلا بالتقيد بمعايير و طرق معينة.
- نجاح البحث العلمي مرتبط بمدى توفر المادة العلمية و تنوعها.
- أهم التوصيات:
- ضرورة التقيد بقواعد إعداد البحوث العلمية
- الحيلة و الحذر في إقتناء المادة العلمية خاصة في حالة الرجوع إلى الأنترنت كوسيلة بحث.

- ضرورة الاختيار الجيد لموضوع و مشكلة البحث، فالنجاح في اختيار الموضوع خاصة بالنسبة للطلبة ضرورة حتمية.
- الإطلاع الجيد و القراءة الجيدة لمختلف المصادر و المراجع المعتمد عليها فالقراءة الجيدة تسمح بالفهم الجيد للموضوع و منه التحليل و الوصول إلى نتائج تفيد البحث العلمي.
- اعتماد الباحث القانوني على النصوص القانونية و الأحكام القضائية كمصدر أصلي في اغلب بحوثه وذلك من أجل الوصول إلى حلول قانونية تخدم التشريع و القضاء.
- التوسيع في البرنامج بالنسبة لطلبة القانون فيما يخص تحليل النصوص القانونية و الأحكام والقرارات القضائية حتى يكتسب الطالب الطريقة الصحيحة و الجيدة.
- ضرورة إهتمام رجال القانون بالمنهجية و ذلك من خلال المؤلفات العلمية المتعلقة بالمنهجية و كذلك كتابة المقالات المتعلقة بالمنهجية في المجالات العلمية المختلفة و ذلك لنشر ثقافة منهجية إعداد البحوث العلمية.
- الإكثار من الندوات العلمية و الملتقيات المتعلقة بمنهجية إعداد البحوث العلمية و ذلك في المجالات العلمية و ليس فقط في العلوم القانونية فالمنهجية مرتبطة بمختلف العلوم.

قائمة المراجع

- 1-صلاح الدين شروخ. (2003). *منهجية البحث القانوني للجامعيين*. عناية، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع.
- 2-صونيا قاسمي. (2020). *الضوابط المنهجية في توظيف الدراسات السابقة في البحث الأكاديمي*. المعيار ، 24 (51)، الصفحات 806-822.
- 3-علي مراح. (2010). *منهجية التفكير القانوني نظريا و عمليا* (الإصدار 4). بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 4-غازي عناية. (2014). *البحث العلمي منهجية إعداد البحوث و الرسائل الجامعية* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار المناهج للنشر و التوزيع.
- 5-فريدة سقلاب. (2017-2018). محاضرات في منهجية العلوم القانونية. بجاية، كلية الحقوق و العلوم السياسية.
- 6-محمد توفيق قديري. (أفريل، 2024). *منهجية المرحلة التحضيرية لإعداد البحث القانوني مذكرة التخرج طور الماستر نموذجاً*. مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية ، 9 (1)، الصفحات 550-561.
- 7-مراد بوطبة، سامية خواترة، و سميرة لالوش. (2019-2020). *الدليل التوجيهي للطلاب في منهجية إعداد المذكرة أو الأطروحة*. بومرداس، كلية الحقوق و العلوم السياسية.
- 8-نصر سلمان، و سعاد سطحي. (بدون سنة نشر). *منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الإسلامية*. دار السلام للنشر و التوزيع.